ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Dr. Diaa Awad Dhahab Al-Khuwailidi

University of Kufa - College of Jurisprudence - Department of Comparative Religions

Email: Dheyaao.alkhuwaylidee@uokufa.edu.iq

Keywords:

sustainable development, State building , Imam Ali thought

CC BY

A r t i c l e i n f o

Article history:

Received 15.Febr.2025

Accepted 25.Mar.2025

Published 28.Aug.2025

Combating administrative and financial corruption and its impact on supporting and strengthening sustainable development in the thought of Imam Ali (PBUH)

A B S T R A C T

Sustainable development is one of the priorities of state building, and one of the most important matters that Islamic law and other heavenly and positive laws have paid attention to, and the wise have called for it in their theories; because through it, man lives in safety and security, if the construction is correct according to the standards that God Almighty wanted, and which reached us through the messengers and prophets, especially the Seal of them, Muhammad (PBUH).

Administrative and financial corruption stands as an obstacle to sustainable development, and is a destructive tool for building the state, so wherever this disease occurs in a state, its fate is destruction, ruin and failure, and the state does not return to its renaissance except by fighting this deadly disease.

The research aims to demonstrate the thought of Imam Ali (PBUH) in sustainable development through his fight against administrative and financial corruption, due to its great importance in building the state that God, His Messenger, and the righteous among His servants call for, the state that is built on the basis of justice and equality among people in rights and duties, according to the divine standards and scales, which have been allocated to each person with a right; because God does not wrong anyone, as stated in the Holy Quran.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol60.Iss3.4740

مكافحة الفساد الإداري والمالي وأثره في دعم وترسيخ التنمية المستدامة في فكر الإمام علي (ع)

أ.م.د. ضياء عويد ذهب الخويلدي
جامعة الكوفة – كلية الفقه – قسم الأديان المقارنة

المُلَخص

تُعَدُّ التنمية المستدامة من أولويات بناء الدولة، ومن أهم الأمور التي اهتمت بها الشريعة الإسلامية وبقية الشرائع السماوية والوضعية، ودعى لها الحكماء في نظرياتهم؛ إذ من خلالها يعيش الإنسان آمناً مطمئناً، إذا كان البناء صحيحاً وفق المعايير التي أرادها الله سبحانه وتعالى، والتي وصلتنا من طريق الرسل والأنبياء لا سيما خاتمهم النبي محمد (ﷺ).

ويقف الفساد الإداري والمالي عائقاً في وجه التنمية المستدامة، ويكون مُعْوّلاً هدّاماً لبناء الدولة، فأينما حل هذا الداء في دولة فإن مصيرها الدمار والخراب والفشل، ولا تعود الدولة لنهضتها إلا من خلال محاربة هذا الداء الفتاك.

يهدف البحث إلى بيان فكر الامام علي (عليه السلام) في التنمية المستدامة من خلال محاربته للفساد الإداري والمالي، لما له من الأهمية الكبيرة في بناء الدولة التي يدعو لها الله ورسوله والصالحون من عباده، الدولة التي تكون مبنية على أساس العدل والمساواة بين الناس في الحقوق والواجبات، وفق المعايير والموازين الإلهية، التي خصصت لكل ذي حق حقه؛ لأن الله لا يظلم أحداً كما ورد في القرآن الكريم.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة ، بناء الدولة ، فكر الإمام علي

المقدمة

من دواعي اختيار هذا الموضوع هو انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق الذي يُشكِّل المسلمون الغالبية العُظمى من سكانه، إذ أخذت هذه الظاهرة بالاستشراء رغم ما نسمعه من صيحات تعلو بمكافحة الفساد ومحاربته من هنا وهناك. هذه الصيحات وتلك الدعوات التي تُطالب بالحدِّ من هذه الظاهرة والوقوف بوجهها، لم تُثمر ولم تظهر نتائجها المتوخاة، لأنَّها لم تكن مبنية على أساسٍ صحيح، ولم تعالج النفس الإنسانيَّة والضمير، ولم تحرِّك الوازع الديني والأخلاقي.

وتكمن أهميَّة هذا الموضوع في إضافة دراسة جديدة من نوعها تبيِّن فكر الإمام علي بن ابي طالب عليه السلام في ترسيخ التنمية المستدامة من خلال محاربته للفساد الإداري والمالي، وتُسهم مع الدراسات السابقة لها، وتعاضدها من أجل الحدِّ من هذه الظاهرة الخطيرة، والتي لها آثارها السلبيَّة، في خضمّ تحديات العولمة، وانفتاح العالم، وعصر المعلوماتيَّة والتقدُّم التكنولوجي، والتحوُّلات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة؛ فمنَ الضروري أنْ يواجه البلد هذه التحديات، ويتعامل معها على كلِّ المستويات والأنشطة، من خلال مجتمع لا ينخر جسده الفساد، مجتمع يتمتَّع بإدارة قادرة على التعامل مع معطيات المرحلة، إدارة تركِّز على احترام القوانين والأنظمة كونها سر التعامل مع كلّ هذه التحديات ومواجهتها.

إنَّ ظاهرة الفساد الإداري والمالي تلعب دوراً بارزاً في التنمية المستدامة ورُقيّ المجتمعات وانحطاطها بمقدار وجودها فيها، فالمعادلة عكسية بينهما، فكلما كثر الفساد قلت التنمية المستدامة، وكلما قل الفساد ازدادت التنمية المستدامة؛ من هنا تأتي أهميَّة البحث في تشخيص مظاهر تجاوز القوانين ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها. ولذلك، يرى الباحث من الضروري الاهتمام بدراسة هذا الموضوع من ناحية أسبابه، وأنواعه، والآثار والمخاطر الناجمة عنه،

والحلول الكفيلة بالقضاء عليه، ومن أهمها دور الحاكم العادل الذي يخاف الله، ويعمل وفق شريعة السماء، وسياسة حكيمة تجمع الرحمة والعدالة، والذي يُعدُّ من أهمّ الأمور التي تُسهم في الحدِّ منه والقضاء عليه.

تم تقسيم البحث إلى مبحثين، كان المبحث الأول تحت عنوان "الفساد الإداري والمالي مفهومه واسبابه وأنواعه ومخاطره"، أما المبحث الثاني فعنوانه "فكر الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام في محاربة الفساد الإداري والمالي وترسيخ التنمية المستدامة" التي تعد من أهم الأركان التي تقوم عليها الدولة، وكانت الخاتمة تحمل أهم النتائج والتوصيات. أسال الله سبحانه وتعالى أن يكون هذا العمل قربة إليه وينال رضاه إنه سميع مجيب، فعال لما يريد، عليه أتوكل وإليه أنيب، والحمد لله أولاً وآخراً.

المبحث الأول

الفساد الإداري والمالي مفهومه واسبابه وأنواعه ومخاطره

المطلب الأول. تعريف الفساد الإداري والمالي

الفساد الإداري والمالي (Administrative and financial corruption) بصورة عامَّة له أشكال متعدِّدة، ومناحي متفرِّقة، والذي يهمنا بصدد هذا المطلب، ما ذكره الباحثون من تعريفات كثيرة له، وما يلي بعض منها:

– هو انتهاك القوانين والانحراف عن تأدية الواجبات الرسمية في القطاع العام لتحقيق مكسب مالي شخصي، ويُعرَّف من خلال المفهوم الواسع بأنَّه الإخلال بشرف الوظيفة ومهنيتها، وبالقيم والمعتقدات الّتي يؤمن بها الشخص، وكذلك هو إخضاع المصلحة العامة للمصالح الشخصية، وغالباً ما يكون عن طريق وسطاء ولا يكون مباشراً (جواد، ٢٠٢).

– هو حالة تفكك تصيب المجتمع نتيجة غياب القيَم، والرادع الأخلاقي، ونقص وغموض في اللوائح والقوانين والتعليمات، والتساهل في تطبيقها تنتج عنها سلوكيات منحرفة غير أخلاقية يمارسها بعض الموظفين ضعاف النفوس داخل الجهاز الإداري أو خارجه بأسلوب فردي أو جماعي (حسون، ٢٠٢٣).

– وهو نتاج الأعمال المخالفة للقوانين والسلوك البيروقراطي المنحرف، واستغلال الموظفين العموميين لمواقعهم وصلاحياتهم، وهو في الوقت نفسه وفي كثير من الحالات سلوك استثنائي تفرزه الفجوة الكبيرة بين ما ينبغي أنْ يكون، وما هو كائن، وهو سلوك إداري غير رسمي بديل للسلوك الإداري الرسمي تحتمه الظروف الواقعية، ويقتضيه التحوُّل الاجتماعي والاقتصادي الّذي تتعرَّض له المجتمعات (عبود، ٢٠٢٣).

– ويُعرَّف كذلك بأنَّه استغلال المنصب العام لغرض تحقيق مكاسب شخصية مثل: الرشوة، والعمولة، والابتزاز، وبمعنى آخر هو استغلال المنصب العام لتحقيق ربح مالي يتمُّ الحصول عليه من خلال تقديم خدمة، أو عرض عقود للمشتريات الحكومية والخدمات الحكومية، أو إفشاء معلومات عن تلك العقود، أو المساعدة على التهرُّب من دفع الضرائب، أو الرسم الحكومي، أو الجمركي، أو المساعدة على غسيل الأموال، أو التمكُّن من الحصول على قرض مصرفي (حكومي) بفائدة أقل من السائدة في السوق لقاء رشوة أو خدمة للموظف المسؤول وغيرها من الممارسات (القريشي، ٢٠٢٣). كما وعرَّفته منظمة الشفافية الدَّولية (Transparency International): هو إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص (محمد، ٢٠٢٣).

أمَّا تعريف صندوق النقد الدولي (IMF): علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة الّتي تهدف إلى استحصال الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين الأفراد (محمد، ٢٠٢٣).

وهو إساءة استخدام السلطة الرسمية الممنوحة له سواء في مجال المال العام أم النفوذ أم التهاون في تطبيق النظام أو المحاباة، وكلّ ما يضرُّ بالمصلحة العامة وتعظيم المصلحة الشخصية (الشاطري، ٢٠٢٣).

من خلال هذه التعريفات، يمكن صياغة تعريف شامل للفساد الإداري والمالي، على أنَّه حالة سلبية في الأخلاق والدين، يخرج فيها الموظَّف العام عن المسار الصحيح الّذي يجب أنْ يعمل به وفق القوانين الموضوعة، والخطط المرسومة لخدمة المجتمع بصورة عامة، لتكون الخدمة لمصالح شخصية معيَّنة بالدرجة الأُولى، ينتج عنها آثاراً خطيرةً على المجتمع والدَّولة.

المطلب الثاني– أسباب الفساد المالي والإداري: للفساد الإداري والمالي أسباب متعدِّدة منها:

أولاً– غياب المساءلة والشفافية وعدم احترام القانون

١– غياب المساءلة:

للأسف الشديد، هناك غياب للمساءلة بكلِّ أو معظم صورها، "**وهو إمَّا غياب قانوني، أيّ إنَّ المنظومة القانونيَّة لا تتضمَّن تنظيماً لآليات المساءلة، فلا وجود لرقابة دستوريَّة أو مساءلة برلمانيَّة ولا وجود لمؤسَّسات للرقابة الداخليَّة... وقد تكون المساءلة منظَّمة قانوناً، ولها وجود في المنظومة القانونيَّة، ولكنها غير فاعلة ولا تؤدِّي دورها المرجو منها، فوجودها كعدمها**" (العكيلي، ٢٠٢٣). وقد يكون "**غياب دولة المؤسَّسات القانونيَّة والسياسيَّة والدستوريَّة، وغياب الحافز الذاتي لمحاربة الفساد، في ظلِّ غياب دولة سلطة القانون والتشريعات، تحت وطأة التهديد بالقتل، والاختطاف، والإقصاء الوظيفي، والتهميش**" (عبود، ٢٠٢٣).

٢– انعدام الشفافية:

من الأمور الّتي لعبت دوراً ولا تزال في الفساد الإداري والمالي هي: "**انعدام الشفافيَّة في مؤسَّسات القطاع العام ومفاصل القطاع الخاص، والعمل بسريَّة، ومنع المعلومات والإحصائيات من التسرُّب إلى الجمهور، أو الإعلام، أو مؤسَّسات المجتمع المدني**" (العكيلي، ٢٠٢٣). حيثما تغيب الشفافية والمُحاسبة يحلُّ الفساد والعكس صحيح. لذلك، فإنَّ غياب المُحاسبة والشفافيَّة هي أحد الأسباب الرئيسة لظهور وإدامة الفساد.

٣– عدم احترام القوانين:

إنَّ عدم احترام القانون من أكبر أسباب الفساد، وإذا أردت معرفة ذلك، فلا تحتاج إلى جهدٍ لإثباته. فبمجرد أنْ تسير في شوارع العراق سوف تُلاحظ عدم التزام أصحاب المركبات بقوانين المرور، لأنَّهم يرون المسؤول الفلاني يأتي بموكب من المركبات ويسير في الشوارع كيف يشاء، ولا يتقيَّد بنظام المرور، ورجل المرور المسكين المُبتلى، لا يُحاسب أحداً، وإذا أراد ذلك، فعليه أنْ يُعرِّض نفسه للخطر والمهانة. هذا مثال بسيط إذا ما قيس بفساد مسؤول كبير واستحواذه على المال العام، فماذا يفعل مَنْ هو دونه؟.

٤- غياب الأنموذج القدوة:

في كلّ المجتمعات الّتي خلقها الله سبحانه وتعالى، هنالك نماذج يُقتدى بهم، ففي المجتمعات الإنسانيَّة نجدُ أنَّ "كلّ إنسان يسعى للسير قدُماً، تِبعاً للأسوة الّتي يتأسَّى بها، ليواكب معها ويعيش في رحابها، وفي آفاقها الواسعة، ولتنعكس صفاتها في نفسه وذاته. وبعبارة أخرى فإنَّه يوجد في قلب كلّ إنسان مكان فارغ لا يشغله إلاَّ الأبطال والقدوات والمُثل. ولهذا السبب، فإنَّ الأمم البشريَّة تفتخر بأبطالها الحقيقيين، أو تخترع لنفسها أبطالاً من أُفق خيالها، بحيث تشكِّل قسماً من ثقافة الأُمم والشعوب، وأنساقاً تحتيَّةً تَبني عليها تاريخها، فتفتخر ببطولاتهم وتشيد بهم في معطياتهم، وتسعى دائماً للاقتداء بهم في صفاتهم وبطولاتهم. علاوةً على أنَّ (المُحاكاة)، هي أصل مسلَّم به، من الأصول النفسيَّة في واقع الإنسان وحركته في الحياة، وطِبقاً لهذا الأصل والأساس، فإنَّ الإنسان يسعى ليصبغ نفسه بصبغة الآخرين، ويُحاكيهم على مستوى الممارسة والسلوك، خصوصاً (الأبطال)، وينجذب لأعمالهم وصفاتهم الّتي تمثِّل قيَماً مُطلقة في وعيه وثقافته... وهذا التأثير والتأثُّر والجذب والانجذاب، بالنسبة للأفراد الذين يؤمنون بالقدوَة والرمز أقوى وأشد" (الشيرازي، ١٤٢٦هـ).

إن غياب القدوة الحسنة له أثره في المجتمع عموماً، وفي المؤسسات العامة خاصة في استشراء الفساد الإداري والمالي، فإن حاجة المجتمع في مختلف شرائحه تتطلب وجود القيادات والقدوات التي تكون نموذجاً حياً بحيث يرى الناس فيهم كل معاني الخير والصلاح قولاً وفعلاً، فينجذبون إليهم ويتأثرون بهم، لأن التأثر بالأفعال أبلغ بكثير من التأثير بالكلام وحده، فقد جاء على لسان شعيب (ﷺ) قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُرِيدُ أَنۡ أُخَالِفَكُمۡ إِلَىٰ مَآ أَنۡهَىٰكُمۡ عَنۡهُۚ إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ﴾ [سورة هود: ٨٨]. وقال تعالى: ﴿لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ وَٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا﴾ [سورة الاحزاب: ٢١]، ولذلك كانت الأسوة الحسنة منحصرة بالأنبياء (ﷺ) والنبي الخاتم (ﷺ) خاصة، ولم يجعلها في أحد من البشر، ذلك أنَّ البشر في اجتهاداتهم معرضين للخطأ حتى مع الصلاح، فكيف إذا لم يكن لديهم صلاحٌ أصلاً.

ثانياً- الحزبيَّة والعشائريَّة والمحسوبيَّة والطائفيَّة

من الأسباب المهمَّة في استشراء واستفحال الفساد الإداري والمالي في بلدان العالم الثالث، والعراق خصوصاً "اختزال مفهوم النزاهة والصلاح والاستقامة لدى الأنظمة الدكتاتوريَّة والقمعيَّة في الولاء للنظام أو الحزب بدلاً من القيَم المبدئيَّة وقيَم المجتمع" (العكيلي، ٢٠٢٣). وهذا ما حصل في العراق خلال الأنظمة السابقة، وآخرها نظام صدام حسين وحزب البعث. وبعد سقوطه على يدِ أمريكا، تعدَّدت الأحزاب وتكاثرت، وأصبح كلّ حزب يسجر النار لقرصه، وأصبحت المبادئ والقيَم عبارة عن تنظير وخطابات. "وإذا كان النظام السابق احتكر المسؤوليات الإدارية لمُنتسبي حزب البعث وعشيرة رئيس النظام، فإنَّ السلطة الجديدة تقاسمت هذه المسؤوليات بحصص أشاعت الفساد الإداري بحالة جعلتها تبدو مبرَّرة لواقع حال، على اعتبار أنَّ لكلِّ حزب حصَّة، وأنَّ له الحق بالتصرُّف بها كيف يشاء، وعلى طريقة "أسكت وأنا أسكت" (صالح، ٢٠١٣).

هذه المحسوبيات أدت إلى وضع الرجل غير المناسب في المكان المناسب، فانتشر الفساد الإداري والمالي الذي ظهر بعدم كفاءة ونزاهة القيادات الإدارية وكبار المسؤولين من وزراء ووكلائهم ومدراء عامين، لأنَّ اختيارهم يتمُ على أساس التزكية، أو الولاء للحزب، أو الكتلة، أو الطائفة، أو على أساس القرابة، والصداقة، والمحسوبيَّة دون مراعاة لمبدأ التقييم العلمي، المَبني على الكفاءة والخبرة والنزاهة، وأحياناً تصل الحال في مثل تلك المناصب إلى بيعها على الراغبين بما يتناسب مع ما يتصوَّر استدراره منها من موارد نتيجة الممارسات غير المشروعة (العكيلي، ٢٠٢٣).

وكذلك تُعَدُّ التركيبة السكَّانيَّة، والولاء العائلي في البلدان العربيَّة والعراق خاصَّة، والّتي يُسمّيها بعض الباحثين أسباباً اجتماعيَّة، حيث تنتشر ظاهرة الوساطة والّتي تُسمَّى عند العراقيين (الواسطة)، حيث تتقبَّلها هذه المجتمعات، ولا تعتبرها فساداً، بل يتمُّ العون على استمراريَّة مثل هذا النوع من الآفات وإيجاد المبرَّرات الشرعيَّة لها (جواد، ٢٠٢). هذا مع العلم أن غالب مكونات الشعب العراقي متدينة، ويُفترض أن تكون الشريعة هي مصدر القوانين عندها، وتولية غير الكفء خيانة في الدين كما في الحديث الشريف: "**مَنِ اسْتَعْمَلَ عَامِلاً مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ فِيهِمْ أَوْلَى بِذَلِكَ مِنْهُ وَأَعْلَمُ بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ فَقَدْ خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَجَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ**" (البيهقي، ٢٠٠٣م). وقال الله تعالى: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمۡ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ**﴾ [سورة الانفال: ٢٧] .

ثالثاً– النفس الشريرة وقلَّة الوازع الديني والأخلاقي

يُعَدُّ هذا السبب من الأسباب الرئيسة في الفساد الإداري والمالي، ومنه تتولَّد وتنشأ بقية الأسباب، وللأسرة والبيئة الدور الكبير في ذلك، لأنَّ "البذرة الّتي تنمو في الأراضي الطيبة بشكل جيد، تفسد وتموت في الأراضي الفاسدة المالحة. فإذا كان الإنسان مادياً شهوياً في عمله، غارقاً في عبادة المادة والشهوات، فإنَّه بصورةٍ تدريجيَّة ستنسجم آراؤه مع البيئة الروحيَّة الأخلاقيَّة هذه وفقاً لمبدأ التلاؤم مع المحيط. ويعني ذلك أنَّ الأفكار السامية للمعرفة الإلهية، والعبادة الإلهية، والمحبة الإلهية، تمنح مكانها للأفكار الماديَّة السافلة فيُصبح الكون في نظره مجرد عبث ولغو، فلا حساب، ولا كتاب، في عمل هذا العالم، فلنغتنم هذه اللحظات ولو بأتفه الأمور... ومن هنا، نجد الاهتمام الإسلامي الشديد بمسألة إصلاح الجانب الاجتماعي، كما ولهذا السبب نجد الأيدي المأجورة الكافرة والمنحرفة تعمل جهدها على تهيئة الأرضية المساعدة للفساد الأخلاقي والعملي لأجل انتزاع الفكر الراقي من الأمة وتضعيفه بشتى الوسائل الّتي يملكونها لتلويث المحيط الاجتماعي" (المطهري، د.ت).

قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ۞ وَءَاثَرَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا ۞ فَإِنَّ ٱلۡجَحِيمَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ ۞ وَأَمَّا مَنۡ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفۡسَ عَنِ ٱلۡهَوَىٰ ۞ فَإِنَّ ٱلۡجَنَّةَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ﴾[سورة النازعات: ٣٦–٤٠]، إنَّ الّذي يمنع الناس من ارتكاب المعاصي واقتراف الذنوب في حالة غياب القانون الوضعي هو الوازع الديني والأخلاقي في واقع الحال، وألاّ تصبح الحياة جحيماً لا يُطاق، وتتحوَّل إلى غابةٍ يفترس فيها القويُّ الضعيفَ، فتنقلب بنا الحياة إلى حياة الأنعام الّتي تخرج الإنسان عن إنسانيته، وعن فطرته الّتي فطرها الله على السعي في مناكبها، والأكل من رزقها الحلال الطيب الّذي لا تشوبه شبهة ولا يدنِّسه حرام.

رابعاً– أسباب أخرى ساهمت في انتشار الفساد

١– البيروقراطية (Bureaucracy) المُعقَّدة وما تتسبَّب فيه من تعقيد في إنجاز المعاملات الحكوميَّة، وما يقضيه الشخص من وقت وجهد لإنجاز معاملته، الأمر الّذي يُغريه بالبحث عن طرُق مختصرة، كإعطاء رشوة للموظَّف مقابل التغاضي عن عيوبها، والنقص فيها، أو يلجأ للبحث عن أحد معارفه العاملين في هذه الجهة لتسهيل إنجازها.

٢– الإعلام السلبي: تحظى عمليات الكشف عن الفساد باستمرار اهتمام وتغطية وسائل الإعلام وأيضاً تُعَدُّ من المواد الصحفيَّة الّتي تحظى باهتمام من الجماهير المتضرِّر من تلك القضايا، وتفتح الباب لمناقشات وحوارات مجتمعيَّة حول مسؤولية النظام الإداري في الدَّولة عنها، والحاجة إلي تشريعات وضوابط رقابيَّة تساعد في الكشف عن الفساد، والحدّ منه، ما أوجد اهتماماً علي المستوى الدَّولي والمحلي بمكافحة الفساد والكشف عن المتورطين فيه (علي، ٢٠١٤).

٣– عدم وجود العدالة في التوزيع: ويظهر ذلك في "اختلال موازين توزيع الثروة على أفراد المجتمع، وغلبة الشعور بالغبن

لدى غالبية أفراد المجتمع ما يدفع ببعضهم إلى ابتداع وسائل التربح والارتشاء واختلاس الأموال العامة كمحاولة فردية أو منظمة غير مشروعة لإعادة التوازن المفقود" (العكيلي، ٢٠٢٣).

فعندما يرى الموظف الحكومي في مؤسَّسة معيَّنة، أنَّ راتبه الشهري لا يصل إلى عُشر راتب الوزير أو عضو مجلس النواب الّذي لا يُقدِّم شيئاً للبلد، ولا يحصل على شيء من الامتيازات والمخصَّصات الإضافية لراتبه كما يحصل عليها ذلك المسؤول، عندها يتولَّد الشعور بالغُبن، ومحاولة التعويض ولو على حساب الضمير والقيم.

٤- كثرة البطالة وعدم توافر فرص العمل: "تعد البطالة واحدة من المشاكل المُزمنة والخطيرة الّتي تواجه الاقتصاد العراقي لِما لها من آثار اجتماعيَّة، وسياسيَّة، واقتصاديَّة، وخيمة.

المطلب الثالث- أنواع الفساد الإداري والمالي

للفساد الإداري والمالي مظاهر كثيرة ومتباينة ومتعددة، والفساد كمصطلح عام يغطي مجموعة واسعة من الممارسات السياسية والاقتصادية والإدارية المشبوهة والمريبة، والفساد الإداري والمالي بالأخص في العراق، يشمل مساحة واسعة من الأعمال والتصرفات غير الشرعية، فهو ظاهرة معقدة تتشعب أسبابها وتتنوع آثارها، وتشمل أنواعاً مختلفة من أنماط السلوك الشاذة يمكن تقسيمها إلى:

١- الرشوة والهدية
٢- الاعتداء على المال العام والاختلاس
٣- التزوير والتزييف والاحتيال
٤- المحسوبية والوساطة
٥- غسيل الأموال وتهريبها
٦- سرقة الآثار وتهريبها
٧- المتاجرة بالمخدرات

المطلب الرابع- مخاطر الفساد الإداري والمالي:

لا شك أنَّ الفساد الإداري والمالي إذا استشرى في بلدٍ من البلدان، أدَّى إلى تدهور ذلك البلد من جميع النواحي الاقتصاديَّة، والسياسيَّة، والاجتماعيَّة، والصحيَّة، والبيئيَّة، فهو كالداء الخبيث إذا أصاب الجسد، فإنَّه يؤثِّر على كلّ عضوٍ من أعضائه، وكلّ مفصلٍ من مفاصله.

أولاً- إعاقة عمليَّة التنمية وإضعاف النمو الاقتصادي.

ومن الآثار السلبية للفساد على التنمية:

١: إهدار الموارد وسوء تخصيصها.
٢: عدم الاستقرار السياسي والأمني.
٣: زيادة الأعباء على ميزانيَّة الدَّولة.
٤: مواصفات الصفقات والعقود.
٥: التأثير على مستوى الاستثمار الأمثل.
٦: التأثير على البيئة التنافسية والكفاءة.
٧: تضاؤل الشرعيَّة وانخفاض التأييد للإصلاحات الاقتصاديَّة والسياسيَّة.

ثانياً– إضعاف الاستقرار السياسي والتأثير على السيادة الوطنية.

ثالثاً– إساءة توزيع الدخل والثروة.

رابعاً– التأثير على المبادئ والقيم الاجتماعيَّة والدينية.

المبحث الثاني

فكر الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام في محاربة الفساد وترسيخ التنمية المستدامة

اتصف خليفة المسلمين علي ابن أبي طالب (عليه السلام) بصفات القائد العادل والحاكم الرشيد للدولة في مدة قليلة اتسمت بالاضطرابات والحروب، ومع هذا وذاك قدم أنموذجاً رائعاً في القيادة الحكيمة، جمعت العدالة والرحمة والحكمة على جميع الأصعدة، وفي جميع مجالات الحياة، فلم يفضل أحداً على أحدٍ مهما كانت قرابته، ولم يؤثر أحداً على أحدٍ مهما كانت صفاته ومنزلته، فهم في العطاء سواسية، فقدم في فترة خلافته القصيرة منهاجاً رائعاً يستمد منه علماء الادارة والاقتصاد والحكام والرؤساء والملوك في عالمنا المعاصر سمات الحكم الرشيد وكيفية إدارة الدولة، وأهم المرتكزات التي تبني عليها الدولة أركانها لتنظيم أمور مجتمعاتها وإيصالها إلى بر الأمان والسعادة التي يرجونها.

فكان من أولويات عمله في بناء الدولة هو التنمية المستدامة من خلال محاربته للفساد الإداري والمالي في كل أنواعه، وإنصاف المظلومين، وتفقد الفقراء والمساكين، فلم يعطِ لنفسه شيئا من الامتيازات التي نراها اليوم عند الحكام والرؤساء والملوك، وكانت حياته مساوية لحياة أفقر الناس في مجتمعه وكان يقول (عليه السلام): "**ولو شئت لاهتديت الطريق إلى مصفى هذا العسل ولباب هذا القمح ونسائج هذا القز، ولكن هيهات أن يغلبني هواي ويقودني جشعي إلى تخير الأطعمة، ولعل بالحجاز أو اليمامة من لا طمع له في القرص ولا عهد له بالشبع، أو أبيت مبطانا وحولي بطون غرثى وأكباد حرى؟**" (الرضي، ٢٠٠٤م).

وقال الحسن بن علي بن أبي طالب(عليه السلام)(ت٥٠هـ) بعد مقتل أبيه: "**إنَّه قد فارقكم أمس رجل والله ما ترك ديناراً ولا درهماً، ليس سبعمائة درهم فضلت من عطائه، أراد أنْ يبتاع بها خادماً لأهله**" (الطبري، ١٩٨٢م).

فكان منهجه (عليه السلام) في مكافحة الفساد الإداري والمالي وبناء الدولة والتنمية المستدامة يصب في اتجاهين: الأول: اختياره الأصلح من الولاة والعمال والمستشارين، والثاني: منهجه في مكافحة الفساد الإداري والمالي، من خلال ابعاد الفاسدين من المناصب ومعاقبته ومعاتبته وتوبيخه البعض.

المطلب الأول: اختيار الأصلح من الولاة والعمال والمستشارين.

أولاً– في اختيار الولاة والعمال:

إن منهج الإمام علي (عليه السلام) كان مبنياً على معالجة الخلل الاقتصادي المبني على السياسة الإدارية والمالية الخاطئة، وتكوين جهاز إداري يقوم على صيانة أموال المسلمين، لذلك عندما تولى الخلافة سعى إلى تطبيق هذه السياسة على أرض الواقع بعد أن شخص نقاط الخلل وحاول أن يضع لها حلولاً، وكان رأيه أن إحدى الآفات الرئيسة التي سببت الأزمة السياسية والاقتصادية، هي تعيين أشخاص غير مناسبين في المواقع الإدارية، ولا سيما ماله مساس مباشر بأموال المسلمين وحقوقهم، فعمد إلى إصلاح ما فسد تطبيقاً لما أراده رَسُولَ الله (صلى الله عليه وآله) في قوله: "**مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا فَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ أَحَدًا مُحَابَاةً فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ الله لَا يَقْبَلُ الله مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا حَتَّى يُدْخِلَهُ جَهَنَّمَ وَمَنْ أَعْطَى أَحَدًا حِمَى الله فَقَدْ انْتَهَكَ فِي حِمَى الله شَيْئًا بِغَيْرِ حَقِّهِ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ الله أَوْ قَالَ تَبَرَّأَتْ مِنْهُ ذِمَّةُ الله عَزَّ وَجَلَّ**" (الموسوي، ١٤٠٤هـ).

وكان علي بن أبي طالب (عليه السلام) يوصي عماله بالكيفية التي يتم اختيار الأمين على أموال المسلمين التي تجبى وإيصالها إلى الخليفة ليقوم بدوره بتوزيعها على مستحقيها (الرضي، ٢٠٠٤م)، وفي فقرةٍ من عهده لمالك الأشتر(ت٣٧هـ) عندما ولاّه مصراً يقول: "**ثم أنظر في أمور عمالك فاستعملهم اختباراً، ولا تولهم محاباةً وأَثَرَةً، فإنهما جِمَاعٌ من شُعَبِ الجورِ والخيانةِ، وتوخ منهم أهلَ التجربةِ والحياءِ من أهلِ البيوتاتِ الصالحةِ والقدمِ في الإسلامِ المتقدمةِ، فإنهم أكرم أخلاقاً، وأصح أعراضاً، وأقل في المطامع إشرافاً، وأبلغ في عواقب الأمور نظراً. ثم أسبغْ عليهمُ الأرزاقَ فإنَّ ذلك قوةٌ لهم على استصلاح أنفسهم، وغنًى لهم عن تناول ما تحتَ أيديهم، وحجةٌ عليهم إن خالفوا أمرَكَ أو ثَلَموا أمانَتَكَ**" (الموسوي ع.، ٢٠٠٩م).

ويرى علماء المسلمين ذلك أيضاً، فضياء الدين الطوسي (ت٧٠٦هـ) (الزركلي، ٢٠٠٢م) يرى وجوب التحري عن الشخصيات من ذوي الكفاءات للوقوف على مدى نزاهتها وعدالتها إذا ما أريد تعيينهم في الوظائف الحساسة في الدولة؛ كيلا تتخذ هذه المناصب الهامة وسيلة لاستغلال النفوذ، أو كسب المنافع الشخصية فيضر بكيان الدولة، ومصالحها العليا، أيما ضرر، لخطورة المنصب (الدريني، ١٩٨٩م).

وحفظ المال الذي به صلاح الدولة وعموم المجتمع من الضروريات التي أكدت عليها الشريعة الإسلامية، قال الغزالي (ت٥٠٥هـ) (الزركلي، ٢٠٠٢م): فَإِنَّ جَلْبَ الْمَنْفَعَةِ وَدَفْعَ الْمَضَرَّةِ مَقَاصِدُ الْخَلْقِ وَصَلَاحُ الْخَلْقِ فِي تَحْصِيلِ مَقَاصِدِهِمْ، لَكِنَّا نَعْنِي بِالْمَصْلَحَةِ الْمُحَافَظَةَ عَلَى مَقْصُودِ الشَّرْعِ وَمَقْصُودُ الشَّرْعِ مِنْ الْخَلْقِ خَمْسَةٌ: وَهُوَ أَنْ يَحْفَظَ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَنَفْسَهُمْ وَعَقْلَهُمْ وَنَسْلَهُمْ وَمَالَهُمْ، فَكُلُّ مَا يَتَضَمَّنُ حِفْظَ هَذِهِ الْأُصُولِ الْخَمْسَةِ فَهُوَ مَصْلَحَةٌ، وَكُلُّ مَا يُفَوِّتُ هَذِهِ الْأُصُولَ فَهُوَ مَفْسَدَةٌ وَدَفْعُهَا مَصْلَحَةٌ... وَإِيجَابُ زَجْرِ الْغُصَّابِ وَالسُّرَّاقِ إذْ بِهِ يَحْصُلُ حِفْظُ الْأَمْوَالِ الَّتِي هِيَ مَعَاشُ الْخَلْقِ وَهُمْ مُضْطَرُّونَ إلَيْهَا (الغزالي، د.ت).

ومن خلال التمعن في النصوص التي وردت في عهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأشتر، نستطيع أن نتعرف على المعايير التي وضعها الإمام لاختيار ولاته وعماله؛ لأنه ما دام قد الزم أحد ولاته باتباعها في ولايته، فهذا يعني أنه طبقها أيضا في اختيار عماله، ويمكن أن نُلخّص هذه المعايير في اختيار الولاة بالنقاط التالية (الشرهاني، ٢٠١٦م):

١-**الدين والورع والفقه والحياء:** وعندما نطلع على قائمة الأسماء التي اختارها الإمام لشغل هذه المناصب، نجد أن الكثير منهم تتوفر فيهم السابقة للدخول للإسلام، زيادة على تميزهم بالالتزام والخلق والمعرفة بالفقه، الذي يمنعه من التجاوز على الأموال التي هم مؤتمنون عليها، أو ظلم الرعية وذلك لأنهم متدينون يخافون من الله سبحانه، وتمنعهم اخلاقهم عن القيام بهذه الأمور.

٢-**الانتساب إلى أسرة شريفة صالحة:** الذي أراده من خلال هذا الشرط هو أن يكون من البيوتات الصالحة المتدينة العفيفة، ولم يكن معيار الغنى والفقر وارد في هذه الميزة؛ بل أنه أراد أن تكون التربية العالية التي اكتسبها هؤلاء في أسر ترعى أبنائها وتربيهم على الفضيلة، سببا في توليهم الإدارة؛ لتكون هذه التربية رادع لهم عن التجاوز على الرعية أو الأموال.

٣-**الخبرة الإدارية والسياسية:** وهذه من الأمور المهمة التي اشترطها الإمام علي في عمالة؛ لأن الدولة كانت بحاجة إلى من يمتلكون هذه الخبرة لإدارة الولايات، لا سيما أنهم كانوا يتعاملون مع الاقتصاد والإدارة في تلك الولايات، كما أن كل واحد منهم كان يقع تحت حكمه مجموعة من الناس، فيحتاج إلى معرفة بالسياسة حتى يستطيع توفير الاستقرار للمنطقة التي يحكمها.

٤-العدالة:

قال عليٌّ بن أبي طالب(عليه السلام): "وإنَّ أفضل قرة عين الولاة استقامة العدل في البلاد، وظهور مودَّة الرعيَّة، وأنهم لا تظهر مودتهم إلا بسلامة صدورهم، ولا تصح نصيحتهم إلا بحيطتهم على ولاة الأمور وقلة استثقال دولهم، وترك استبطاء انقطاع مدتهم" (الموسوي ع.، ٢٠٠٩م).

فالعدل أساس الملك وقد قيل: الكفر يدوم والظلم لا يدوم، واعتبر علماء الإسلام العدل أصلاً من أصول الإسلام، بني عليه كثير من العقائد والأحكام، كما جاء الحث من الله في كتابه على العدل، والنهي عن الظلم كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۖ ﴾[سورة المائدة: ٨] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْيِۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾[سورة النحل: ٩٠]، ويروى عن رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم) قوله: **"أَلاَ مَنْ ظَلَمَ مُعَاهَدًا وَانْتَقَصَهُ وَكَلَّفَهُ فَوْقَ طَاقَتِهِ أَوْ أَخَذَ مِنْهُ شَيْئًا بِغَيْرِ طِيبِ نَفْسٍ مِنْهُ فَأَنَا حَجِيجُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"**. وَأَشَارَ رَسُولُ اللَّهِ(صلى الله عليه وآله وسلم) بِإِصْبَعِهِ إِلَى صَدْرِهِ: **"أَلاَ وَمَنْ قَتَلَ مُعَاهَدًا لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ رِيحَ الْجَنَّةِ وَإِنْ رِيحَهَا لَتُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ سَبْعِينَ خَرِيفًا"** (البيهقي، ٢٠٠٣م). هذا مع أهل الذمة فكيف يكون الحال مع المسلمين؟

والعدالة في الإسلام ليست هي شعارً يطرح، بل هي مجسدة في تعاليم الإسلام الحكيمة التي تعطي لكل ذي حق حقه، وتقيم الموازين بالقسط، وهي واضحة في كثير من النصوص الإسلامية سواء ما كان منها في القرآن الكريم أو الأحاديث النبوية وكلمات أهل البيت عليهم السلام ولهذا يشير الإمام علي بن أبي طالب(عليه السلام) في هذه الفقرات ويصف العدل بأنه عامل مهم في استقرار البلاد واستتباب الأمن، وإنَّ الولاة المحنكين لا ينبغي همهم بغير العدل في البلاد وإنَّ العدل مدعاة لحب الرعية للولاة (الناصري، ١٩٨٠م).

ثم يشير(عليه السلام) إلى ناحية مهمة وهي أنَّ بعض الحكام قد ينتزعون مظاهر التأييد من الشعب بالإكراه، والعنف ليحملوهم على التظاهر بحب الولاة واطرائهم وتمجيد الحاكمين. فيشير(عليه السلام) إلى فشل هذا السلوك لأن القوة والإكراه مهما استطاعت أن تنتزع من الناس إطراءهم فإن دخائل نفوسهم لا توافق مظاهرهم، والتسلط على دخائل النفوس وحملها على التأييد والطاعة لا يتم إلا بالعدل الحقيقي.

فيجب على الحكومة إذا أرادت الإصلاح أن تتبنى مسألة التوظيف وفق معايير النزاهة والكفاءة، لأنه من الأسهل علينا أن نختار الأصلح لأي عمل أو وظيفة من أن نحاسب المسؤول، بمعنى علينا وضع الأصلح والأقدر في المكان المناسب لا أن نضع أي شخص في موقع المسؤولية ثم نحاسبه إذا أخطأ.

ثانياً- في اختيار المستشارين:

عمل الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في المدة التي أصبح فيها خليفة على تصحيح الكثير من المفاهيم وإرساء نظام حكم إسلامي عادل مبني على القرآن والسنة النبوية والحكمة، ومن أهم الجوانب التي أولاها الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في إدارة الدولة وتقويم عمل ولاته ودولته هو موضوع المشورة واختيار المستشارين.

قال علي (عليه السلام) في بعض فقرات عهده لمالك الأشتر عندما ولاه مصراً: **"وَلاَ تُدْخِلَنَّ فِي مَشُورَتِكَ بَخِيلاً يَعْدِلُ بِكَ عَنِ اَلْفَضْلِ وَيَعِدُكَ اَلْفَقْرَ وَلاَ جَبَاناً يُضْعِفُكَ عَنِ اَلْأُمُورِ وَلاَ حَرِيصاً يُزَيِّنُ لَكَ اَلشَّرَهَ بِالْجَوْرِ فَإِنَّ اَلْبُخْلَ وَاَلْجُبْنَ وَاَلْحِرْصَ غَرَائِزُ شَتَّى يَجْمَعُهَا سُوءُ اَلظَّنِّ بِاللَّهِ"** (الرضي، ٢٠٠٤م).

وهذا لا يعني أن الصفات الأخرى غير مهمة في شخصية المستشار، بل على العكس يجب أن تتوافر فيه كل المزايا والخصال الحسنة حتى يصلح أن يكون في هذا الموضع ويشير على الوالي أو الحاكم، وفي ذلك قيل: "سبعة لا ينبغي لصاحب أن يشاورهم: جاهل وعدو وحسود ومراء وجبان وبخيل وذو هوى، فإن الجاهل يضل والعدو يريد الهلاك، والحسود يتمنى زوال النعمة، والمرائي واقف مع رضا الناس، والجبان من رأيه الهرب، والبخيل حريص على جمع المال، فلا رأي له في غيره، وذو الهوى أسير هواه فلا يقدر على مخالفته" (الابشيهي، ٢٠٠٠م).

وقد أوضح الإمام علي (عليه السلام) الطريقة الأمثل في الإفادة من الشورى وطرق الأخذ بآراء المستشارين من أجل الوصول إلى الحق والصواب من خلال وصيته لولده محمد بن الحنفية حين قال يوصيه: "اضمم آراء الرجال بعضها إلى بعض، ثم اختر أقربها من الصواب، وأبعدها من الارتياب إلى أن قال : قد خاطر بنفسه من استغنى برأيه ومن استقبل وجوه الآراء عرف مواقع الخطأ" (المنتظري، د. ت).

المطلب الثاني: منهجه في مكافحة الفساد الإداري والمالي

لقد تعلَّمَ المسلمون من الرسولُ العظيمُ محمدٌ(صلى الله عليه وآله وسلم) أنْ لا يخدشوا العدالة، وأن يسري القانون الإلهي على الجميع، لا محاباة ولا وساطة ولا شفاعة، وسار على ذلك المسلمون في صدر الإسلام، فكان القانون قوياً في مجتمعهم يطبق حتى على أقارب وبطانة الحاكمين أيضاً، فنجد المبادئ والقيم الإسلامية تتجسد في أعمالهم، حيث أخذها الغرب وطبقها، وضرب بها المسلمون عرض الجدار.

إن حكومة الإمام علي (عليه السلام) على الرغم من قصر عمرها إلا أنها استطاعت منذ قيامها أن تجتث الفساد الذي تفشى في مفاصل الدولة في عهد من سبقه، فكانت بحق أنموذجاً يحتذى، ولما كان الإسلام خاتم الديانات السماوية وأن أحكامه تصلح لكل زمان ومكان، وأن الإمام علي ابن أبي طالب (عليه السلام) قد نجح في تطبيق هذه الأحكام لمعالجة الفساد الذي واجهه عندما آلت إليه إدارة الدولة، ولذا فإنه يمكن الإسترشاد بمنهجه في معالجة الفساد الحالي.

هنالك مثل شائع (مَنْ أمنَ العقاب أساء الأدب)، وهذا واقع حقيقي يلتمس في أي مجتمع من المجتمعات، ولم تصل المجتمعات الراقية إلى هذا الحال من الرقي، إلا من خلال احترام القانون والنظام، والخوف من العقاب طالما هنالك رقيب وحساب. أما إذا كان الحبل على الغارب، وأهون شيء هو القانون، فلا يرتجى إلا الفوضى والخراب.

قال أمير المؤمنين عليُّ بن أبي طالب (عليه السلام): **"ظهر الفسادُ فلا مُنْكِرٌ مُغَيِّرٌ، ولا زاجرٌ مُزْدَجِرٌ. أفبهذا تريدونَ أنْ تُجاوروا اللهَ في دار قُدسِهِ، وتكونوا أعزَّ أوليائِهِ عندَهُ؟ هيهاتَ! لا يُخْدَعُ اللهُ عن جَنَّتِهِ، ولا تُنالُ مَرْضاتُهُ إلا بطاعتِهِ. لَعَنَ اللهُ الآمرينَ بالمعروفِ التاركينَ له، والناهينَ عن المنكرِ العاملينَ به"** (الرضي، ٢٠٠٤م).

وقال (عليه السلام)، في هديةٍ أهداها إليه الأشعث بن قيس(ت٤٠هـ): **"وأعجبُ من ذلك طارقٌ طرقنا بملفوفةٍ في وِعَائِهَا، ومعجونةٍ شَنِئْتُها، كأنما عُجِنَتْ بريقِ حيةٍ أوْ قَيْئِها، فقلتُ: "أَصِلَةٌ أمْ زكاةٌ أمْ صدقةٌ، فذلك مُحَرَّمٌ علينا أهلَ البيتِ؟". فقال: "لا ذا ولا ذاكَ ولكنَّها هديَّةٌ!"، فقلتُ: "هَبِلَتْكَ الهَبُولُ!، أعَنْ دينِ اللهِ أتَيْتَنِي لِتَخْدَعَنِي، أمُخْتَبِطٌ أنتَ أمْ ذُو جِنَّةٍ أمْ تَهْجُرُ؟. واللهِ لو أُعْطِيتُ الأقاليمَ السَّبْعةَ بِما تَحتَ أفلاكِها على أَنْ أَعْصِيَ اللهَ في نملةٍ أَسْلُبُهَا جِلْبَ شَعيرَةٍ ما فَعَلْتُ، وإنَّ دُنياكُمْ عِنْدِي لَأَهْوَنُ مِنْ وَرَقَةٍ فِي فَمِ جَرادَةٍ تَقْضَمُهَا، ما لِعَلِيٍّ وَلِنَعِيمٍ يَفْنَى وَلَذَّةٍ لا تَبْقَى!! نَعُوذُ بِاللهِ مِنْ سُباتِ العقلِ وقُبْحِ الزَّلَلِ، وبِهِ نَسْتَعِينُ"** (الرضي، ٢٠٠٤م).

يدلُّ هذا الحديث على حرمة الهدية الّتي تُعطَى للموظف، أو العامل، أو المسؤول من أجل عمل معيَّن يُراد منه قضاؤه، لأنَّها ليست الهدية الّتي أباحها الشارع المقدَّس، إنَّما تدخل في نطاق الرشوة، وقد وبخ أمير المؤمنين الأشعث على فعلته

هذه وأعطى درساً للأجيال.

وقد اتبع الإمام علي (عليه السلام) مجموعة من الإجراءات لمكافحة الفساد الإداري والمالي يمكن اجمالها بما يلي:

أولاً– نظام الرقابة والمتابعة:

لقد رافق شروط اختيار الولاة والعمال نظام رقابة شديد وضعه الإمام علي (عليه السلام) للحيلولة دون التجاوز على أموال المسلمين أو الإساءة إليهم، فلم تقتصر سياسة الإصلاح التي وضعها الإمام علي (عليه السلام) على حسن اختيار الموظفين من ولاة وعمال خراج وجزية وغيرهم؛ بل تعدى ذلك إلى وضع نظام رقابة شامل لمراقبة هؤلاء العمال.

وذلك لأن الرقابة الإدارية والمالية تمنع هؤلاء الموظفين من التلاعب بأموال المسلمين، حتى انه كان يمارس الرقابة بنفسه في المناطق التي تخضع لسلطته مباشرة، ليس على أموال المسلمين فحسب بل حتى على معاملتهم الاقتصادية فيما بينهم.

ويمكن أن نتعرف على هذا النظام الرقابي من خلال تقسيمه إلى مجموعة من الإجراءات التي أتبعها الخليفة:

١– **نظام العيون:** وضع الإمام علي (عليه السلام) نظاماً متكاملاً يدقق على العمال أعمالهم، وجزء من هذا النظام كان العيون التي يستقي منها الخليفة معلوماته عن تصرفات هؤلاء الولاة والعمال في الولايات البعيدة عن مركز الدولة، ويمكن أن نقول أن هذا النظام يشبه نظام الاستخبارات في وقتنا الحالي، لأن هؤلاء العيون لا يعرفهم سوى الخليفة، ويكتبون إليه مباشرة عن السلبيات والإيجابيات التي يرونها في مناطق عملهم، لذلك نرى أن الإمام علي عليه السلام كان يعلم بكل الأشياء التي تجري في الولايات الإسلامية، وكان العمال والولاة يعرفون أن هناك مجموعة من الأشخاص تابعين للخلافة يراقبون تصرفاتهم ويكتبون بصورة مستمرة للخليفة، لا سيما أن الخليفة أمر الولاة أن يستعينوا في عملهم بمجموعة موثوقة من الأشخاص ويجعلوا عيوناً لهم لمراقبة عمال الخراج والجزية (الشرهاني، ٢٠١٦م).

وقد ورد ما يدل على ذلك في فقرات عهده (عليه السلام) لواليه الاشتر: **"ثُمَّ تَفَقَّدْ أَعْمَالَهُمْ، وَابْعَثِ الْعُيُونَ مِنْ أَهْلِ الصِّدْقِ وَالوَفَاءِ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّ تَعَاهُدَكَ فِي السِّرِّ لأُمُورِهِمْ حَدْوَةٌ لَهُمْ عَلَى اسْتِعْمَالِ الأَمَانَةِ، وَالرِّفْقِ بِالرَّعِيَّةِ. وَتَحَفَّظْ مِنَ الأَعْوَانِ، فَإِنْ أَحَدٌ مِنْهُمْ بَسَطَ يَدَهُ إِلَى خِيَانَة اجْتَمَعَتْ بِهَا عَلَيْهِ عِنْدَكَ أَخْبَارُ عُيُونِكَ، اكْتَفَيْتَ بِذلِكَ شَاهِداً، فَبَسَطْتَ عَلَيْهِ الْعُقُوبَةَ فِي بَدَنِهِ، وَأَخَذْتَهُ بِمَا أَصَابَ مِنْ عَمَلِهِ، ثُمَّ نَصَبْتَهُ بِمَقَامِ الْمَذَلَّةِ، وَ وَسَمْتَهُ بِالْخِيانَةِ، وَقَلَّدْتَهُ عَارَ التُّهَمَةِ"** (الموسوي ع.، ٢٠٠٩م).

٢– التفتيش الإداري:

يُعَدُ التفتيش الإداري الذي مارسه الإمام علي (عليه السلام) في الولايات الإسلامية، الجزء الثاني المهم من الرقابة الإدارية على إدارة الولاة وعمال الخراج لأموال المسلمين والممارسات التي يقومون بها في مناطق عملهم، سواء مع المسلمين أو غير المسلمين من أهل الخراج والجزية، أو مع الموظفين الذين يعملون بمعيتهم، وكان هذا النظام يستند على محورين مهمين: اولهما إرسال مفتشين إلى المناطق، أو استدعاء الخليفة لهؤلاء الولاة ومراجعة حساباتهم المالية والتدقيق على تصرفاتهم.

وهنا يمكن القول أن الخليفة اعتمد في معلوماته على عدة قنوات من أجل أن تكون عنده صورة كاملة لإدارة الدولة فيستقي جزء من معلوماته من العيون التي وضعها في الولايات والمدن، ثم يرسل بعض الأشخاص من أجل التدقيق في عمل الولاة وعمال الخراج والجزية (اليعقوبي، د. ت).

٣- الرقابة الشعبية على الولاة والعمال:

جعل الإمام علي (عليه السلام) الناس الذين يسكنون في الولايات الإسلامية سواء كانوا مسلمين أو من أهل الذمة، يراقبون تصرفات الولاة والعمال ويشخصون الأخطاء التي تحصل من هؤلاء، وأمرهم بإيصال أي سلبية يرونها في ولاياتهم إليه مباشرة، أما عن طريق الكتابة له أو عن طريق المجيء إلى العاصمة وتقديم الشكوى، وهذه الطريقة في تشخيص الأخطاء جعلها الإمام علي (عليه السلام) حاكمة على تصرفات الولاة في المناطق البعيدة عن العاصمة، وهي بمثابة رافد آخر للرقابة المالية والإدارية من أجل السيطرة الكاملة على الإدارة في كل أنحاء الدولة الإسلامية.

لذلك اتبع الإمام علي (عليه السلام) مجموعة من الوسائل من أجل تفعيل هذه الرقابة الإدارية، ومن هذه الوسائل التي اعتمدها الخليفة، المخاطبة المباشرة للناس عندما يعين أحد الأشخاص في عمل ما، وهذه المخاطبة على نوعين أما إلقاء كلمة يجعل فيها الرعية رقيبة على الوالي أو العامل، أو الزام هؤلاء بقراءة كتب التعيين على الناس عندما يتولوا أعمالهم (المحمودي، ١٤١٤هـ).

ثانياً- محاسبة الولاة والعمال:

كان الإمام علي (عليه السلام) يرى أن الولاية ليست مغنم يأخذ منه الوالي ما يشاء ومتى شاء، وإنما هي وظيفة الولاة فيها خدّام للرعية، وهي ليست تشريفاً لهم بقدر كونها خدمة عامة يتقاضون عليها أجراً، ويبغون من ورائها ثوابا من الله تعالى إنْ هم أحسنوا عملهم.

ومن كتاب له (عليه السلام) إلى عثمان بن حنيف الأنصاريّ وهو عامله على البصرة و قد بلغه أنه دعي إلى وليمة قوم من أهلها فمضى إليها :"أَمَّا بَعْدُ يَا ابْنَ حُنَيْفٍ فَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ رَجُلاً مِنْ فِتْيَةِ أَهْلِ اَلْبَصْرَةِ دَعَاكَ إِلَى مَأْدُبَةٍ فَأَسْرَعْتَ إِلَيْهَا تُسْتَطَابُ لَكَ اَلْأَلْوَانُ وَتُنْقَلُ إِلَيْكَ اَلْجِفَانُ وَمَا ظَنَنْتُ أَنَّكَ تُجِيبُ إِلَى طَعَامِ قَوْمٍ عَائِلُهُمْ مَجْفُوٌّ وَغَنِيُّهُمْ مَدْعُوٌّ فَانْظُرْ إِلَى مَا تَقْضَمُهُ مِنْ هَذَا اَلْمَقْضَمِ" (عبده، د. ت).

ولمَّا ارتكب الخلاف ابن عباس وهو ابن عمه ومن أصحابه وجَّه نحوه هجوماً عنيفاً وكتب إليه: " فَاتَّقِ اللَّهَ وارْدُدْ إِلَى هَؤُلاءِ الْقَوْمِ أَمْوَالَهُمْ، فَإِنَّكَ إِنْ لَمْ تَفْعَلْ ثُمَّ أَمْكَنَنِي اللَّهُ مِنْكَ لأعْذِرَنَّ إِلَى اللَّهِ فِيكَ ولأَضْرِبَنَّكَ بِسَيْفِي الَّذِي مَا ضَرَبْتُ بِهِ أَحَداً إِلا دَخَلَ النَّارَ! ووَاللَّهِ لَوْ أَنَّ الْحَسَنَ والْحُسَيْنَ فَعَلا مِثْلَ الَّذِي فَعَلْتَ، مَا كَانَتْ لَهُمَا عِنْدِي هَوَادَةٌ ولا ظَفِرَا مِنِّي بِإِرَادَةٍ، حَتَّى آخُذَ الْحَقَّ مِنْهُمَا، وأُزِيحَ الْبَاطِلَ عَنْ مَظْلَمَتِهِمَا" (الموسوي ع.، ٢٠٠٩م، صفحة ٦٤٨). وهذا يعني أن سيفي لا ينال إلا رقاب أهل النار وخلافك هذا يدخلك معهم ويجعلك منهم، ثم يؤكد أن العدالة لا يُستثنى منها أحد.

يُروى أنه (عليه السلام) كتب إلى زياد بن أبيه(ت٥٣هـ) وهو خليفة عامله عبد الله بن عباس على البصرة: "**وإني أقسم بالله قسماً صادقاً لئن بلغني أنك خُنْتَ مِنْ فَيْءِ المسلمينَ شيئاً صغيراً أو كبيراً لَأَشُدَّنَ عليك شَدَّةً تَدَعُكَ قليلَ الوَفْرِ ثقيلَ الظَّهْرِ ضَئيلَ الأمرِ. والسلام**" (الرضي، ٢٠٠٤م، صفحة ٣٧٧).

وهكذا فإن الظالم مهما قوي، فلن ينجو من عقاب علي إن طالته يده: "الذليل عندي عزيز حتى آخذ الحق له، والقوي عندي ضعيف حتى آخذ الحق منه"، ثم يقسم علي فيقول: "وأيم الله لأنصفن المظلوم من ظالمه، ولأقودَن الظالم بخزامته، حتى أورده منهل الحق وإن كان كارهاً". على أن عدالة علي لا ترفرف فوق من يحبه فقط بل هي تشمل من يكرهه. فالخوارج كانوا يحصلون على عطائهم كاملاً. وبنو باهلة كان يخاطبهم الإمام بقوله: "... شهد الله إنكم تبغضونني وأبغضكم، فخذوا عطاءكم واخرجوا إلى الديلم". وذلك بعد أن كرهوا الخروج إلى صفين معه ومن ثم افتتنوا (طي، ١٩٩٧م).

وذكروا أيضاً أنه (عليه السلام) كتب إلى أصحاب الخراج: "من عبد الله علي أمير المؤمنين إلى أصحاب الخراج سلام عليكم. أما بعد فإنه من لم يحذر ما هو صائر إليه لم يقدم لنفسه ما يحرُّرها ومن اتبع هواه وانقاد له وآثر ذلك على ما يعرف أهلك نفسه وعمّا قليل ليصبحنَّ نادمين.

ألا وإنَّ أسعد الناس في الدنيا من عدل عما يعرف ضره، وإن أشقاهم من اتبع هواه، فاعتبروا واعلموا أن لكم ما قدمتم من خير وما كان مما سوى ذلك، وددتم لو أن بينكم وبينه أمداً بعيداً ويحذركم الله نفسه والله رؤوف بالعباد. واعلموا أنَّ عليكم وبالَ ما فرَّطتم فيه، وأن الذي كلّفتم ليسير، وأنَّ ثوابه لكبير.

ولو لم يكن فيما نهى الله عنه من البغي والعدوان عقاب يخاف، كان ثوابه ما لا عذر لأحد بترك طلبه، فارحموا ترحموا، ولا تعذّبوا خلق الله، ولا تكلّفوهم فوق طاقتهم، وأنصفوا الناس من أنفسكم، واصبروا لحوائجهم فإنكم خزَّان الرعيَّة. ولا تتخذوا حجاباً، ولا تحبسوا أحداً عن حاجته، ولا تأخذوا أحداً بأحدٍ إلا كفيلاً عمَّن كَفِل عنه واصبروا أنفسكم على ما فيه اغتباطكم.

وإياكم وتأخير العمل بالتواني والعلل، ودفع الخير بالكسل، فإن في ذلك حرمان الأبد. وخذوا على أيدي سُفهائكم، واحترسوا أنْ تعملوا أعمالاً لا يرضى الله بها عنّا فيرد علينا وعليكم دعاؤنا، ولذلك قال الله تعالى:﴿ قُلۡ مَا يَعۡبَؤُاْ بِكُمۡ رَبِّي لَوۡلَا دُعَآؤُكُمۡۖ﴾ [سورة الفرقان: ٧٧] وإن الله إذا مقت قوماً أهلكهم، فلا تدخروا أنفسكم خيرا، ولا الجند حسن سيرة، ولا الرعية معونة، ولا دين الله قوة، وأبلوا قوَّتكم في سبيله ما استوجب عليكم فإنَّ الله قد اصطنع عندنا وعندكم فيحب أن نشكره جهدنا وأن ننصره ما بلغت قُّوتنا ولا قوَّة إلّا بالله" (الاسكافي، ١٩٨١م).

ومن كلام له (عليه السلام) يتبرأ فيه من الظلم، ويذكر ما حصل بينه وبين أخيه عقيل، عندما جاءه يستعطي منه شيئاً فوق المفروض له، وكان قد اشتدَّ فقره، وكانت حالته يُرثى لها: "والله لأنَّ أبيتَ على حَسَكِ السَّعدانِ مُسَهَّداً، وأُجَرَّ في الأغلال مصفداً، أحبَّ إليَّ مِنْ أنْ ألقى الله ورسوله يوم القيامة ظالماً لبعض العباد، وغاصباً لشيء من الحطام، وكيف أظلم أحداً لنفس يُسرع إلى البلى قُفولُها، ويطول في الثرى حُلولُها؟!!.

والله لقد رأيت عقيلاً، وقد أملقَ حتى استماحني مِنْ بُرِّكُمْ صاعاً، ورأيت صبيانه شُعْثَ الشعورِ غُبْرَ الألوانِ مِنْ فقرهم كأنما سُوِّدَتْ وجوهُهُم بالعِظْلِمِ، وعاودَني مؤكِّداً وكَرَّرَ علَيَّ القولَ مردداً فأصغيتُ إليه سَمْعِي فَظَنَّ أني أبيعَه ديني وأَتَّبِعَ قِيادَه مفارقاً طريقي، فأَحْمَيْتُ له حديدةً ثمَّ أدنَيْتُها من جسمه ليعتبرَ بها فضجَّ ضجيجَ ذي دَنَفٍ مِنْ أَلَمِها، وكادَ أَنْ يحترقَ مِنْ مَيْسَمِها. فقلت له ثكلتكَ الثواكلُ يا عقيلُ، أَتَئِنُّ مِنْ حديدةٍ أَحماها إنسانُها لِلَعِبِهِ، وتَجُرُّني إلى نارٍ سَجَّرَها جَبّارُها لِغَضَبِهِ؟! أَتَئِنُّ مِنْ الأَذى ولا أَئِنُّ مِنْ لَظى؟!" (عبده، د. ت، الصفحات ٣٧٤-٣٧٥).

المطلب الثالث: منهج الإمام علي عليه السلام في دعم وترسيخ التنمية المستدامة

ظهرَ مصطلحُ التنمية المستدامة أولَ مرّة في منشور أصدره الاتحاد الدوليّ من أجل حمايةِ البيئة سنة ١٩٨٠ ، لكنّ تداوله على نطاقٍ واسعٍ حصل بعد استعماله في تقرير (مستقبلنا المشترك)، المعروف باسم **(تقرير برونتلاند)** الصادر عام ١٩٨٧ عن اللجنة العالميّة للبيئة والتنمية التابعة لمنظّمة الأمم المتّحدة تحت إشراف رئيسة وزراء النرويج آنذاك هارلم برونتلاند، وقد عَرّف هذا التقريرُ التنميةَ المستدامةَ بأنّها: "التنمية التي تستجيبُ لمتطلباتِ الحاضر من دون المساس بقدراتِ الأجيال المستقبلية في الاستجابة لحاجاتهم الخاصة" (مجموعة من الباحثين، ٢٠٢٣، صفحة ٥٠).

ومن الجدير بالذكر أنَّ الإمامَ عليا (عليه السلام) سبق مفهومَ التنمية بأكثر من ألف عام، إذ كان حافظاً لحقوق الإنسان في خطبه وحُكْمه ومنهَجِه، وإنَّ حَجَرَ الأساسِ في فكرِهِ هو بناءُ الإنسانِ، وكان في حكومتِهِ راعياً لحقوق الإنسان في كرامتِه وحريتِه المقترنة بالشعور بالمسؤولية، بمعيارِ العدلِ الذي انتهجه، ومعنى العدالة عنده النظر الى الحقوق والواجبات،

فكان يُعطى لكل شخص ما يستحقه بحسب استعداده وعمله، فيجد مكانه المناسب في المجتمع، والعدل في فكره ينظّم شؤون المجتمع، ونقطة الانطلاق في سياسته هي خدمة الانسان، ورفع الحاجة، والقضاء على الظلم.

أعلنت الامم المتحدة في قمتها في عام ١٩٧٢ في ستوكهولم أنَّ الفقرَ وغيابَ التنمية هما أشد أعداء البيئة، في حين أنَّ الإمامَ عليّاً سبقَ العالَم بتشخيصِ ذلك عندما دعا الى التكافلِ الاجتماعي بتأمين عيش الفقير والعناية به، حتى لا ينظر بعينِ الغضبِ إلى الأغنياء، ويعيش المجتمع بأمنٍ وسلام، فقسَّم طبقات المجتمع على تسعٍ، وأفردَ خصوصيةً للطبقة السفلى –الطبقة الشعبية الفقيرة – بقوله: "**ثُمَّ اللهَ اللهَ فِي الطَّبَقَةِ السُّفْلَى مِنَ الَّذِينَ لاَ حِيلَةَ لَهُمْ...**" (عبده، د. ت، صفحة ج٣، ص٦٧) ، وقال: "**فَإِنَّ الْفَقْرَ مَنقَصَةٌ لِلدِّينِ مَدْهَشَةٌ لِلْعَقْلِ دَاعِيَةٌ لِلمَقْتِ**" (عبده، د. ت، صفحة ج٤، ص٧٦)، وقال: "**الْفَقْرُ الْمَوْتُ الأكبَرُ**" (عبده، د. ت، صفحة ج٤، ص٤١).

وسَبَقَ عليُّ بن أبي طالب (عليه السلام) منهجَ التنمية المستدامة بقرون من الزمن التي تقوم على التوازن البيئي بالاستخدام العادل للثروات بين الحاضر والمستقبل بين الناس، والحفاظ على استمرارية الموارد الطبيعية، فقال الإمام عليّ (عليه السلام): "**إِنَّ هَذَا الْمَالَ لَيْسَ لِي ولا لَكَ وإِنَّمَا هُوَ فَيْءٌ لِلْمُسْلِمِينَ وجَلْبُ أَسْيَافِهِمْ**" (عبده، د. ت، صفحة ج٢، ص٢٢٦)، فهي ثروة الشعب التي يجب الحفاظ عليها، وشعار التنمية المستدامة عدم الإضرار بطبقة من المجتمع على حساب أخرى من الجانب المالي وغيره لتحقيق الحياة الافضل للسكان، وكان ذلك حاضراً في فكر الإمام علي، وله فضل السبق عندما شَخّص المشكلة الاقتصادية، "**فَمَا جَاعَ فَقِيرٌ إِلاَّ بِمَا مُتِّعَ بِهِ غَنِي**" (عبده، د. ت، صفحة ج٤، ص٧٨)، وقال: "**لَوْ كَانَ الْمَالُ لِي لَسَوَّيْتُ بَيْنَهُمْ فَكَيْفَ وإِنَّمَا الْمَالُ مَالُ اللهِ وإِنَّ إِعْطَاءَ الْمَالِ فِي غَيْرِ حَقِّه تَبْذِيرٌ وإِسْرَافٌ**" (عبده، د. ت، صفحة ج٢، ص٧)، يعني عدم التفريط بالثروة، والتوزيع العادل بين الأفراد، وقال: "**فَدَعِ الإِسْرَافَ مُقْتَصِداً واذْكُرْ فِي الْيَوْمِ غَداً وأَمْسِكْ مِنَ الْمَالِ بِقَدْرِ ضَرُورَتِكَ وقَدِّمِ الْفَضْلَ لِيَوْمِ حَاجَتِكَ**" (الرضي، نهج البلاغة، شرح ابن ابي الحديد، صفحة ج١٥، ص١٣٩)، فهذا الهدف الأول للتنمية المستدامة، وهو تأمين الاحتياجات اليوم وغداً أي التوازن في ذلك.

ويعدُّ مصطلح العمارة من أصدق المصطلحات تعبيراً عن التنمية، إذ يحمل مضمون التنمية الاقتصاديَّة، وقد يزيد عنه، فهو نهوض في مختلف مجالات الحياة الإنسانيَّة، وبصفة أولية نهوض في جوانب التنمية الاقتصاديَّة بمعناها المتعارف عليه والذي لا يخرج عن تعظيم عمليات الإنتاج المختلفة (احمد، ٢٠٠١، صفحة ٥٣)، ويؤكد ذلك قول الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) لمالك الأشتر النخعي لمّا ولّه مصر حين اضطرب أمرُ أميرها محمد بن أبي بكر: "**وَلْيَكُنْ نَظَرُكَ فِي عِمَارَةِ الأَرض أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ فِي اسْتِجْلاَبِ الْخَرَاجِ، لأَنَّ ذلِكَ لَا يُدْرَكُ إلا بِالْعِمَارَةِ، وَمَنْ طَلَبَ الْخَرَاجَ بِغَيْرِ عِمَارَةٍ أَخْرَبَ الْبِلاَدَ، وَأَهْلَكَ الْعِبَادَ، وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُ إلا قَلِيلاً**" (عبده، د. ت، صفحة ٤٠٩). نجد أنَّ هذا المفهوم أي العمارة عند الإمام يتحدّد من منطق المفهوم الإسلامي للتنمية، ففي هذا النص "أكد على التنمية الشاملة لكل من الإنسان والأرض، والدليل على ذلك أنّه خصَّ العمارة بالأرض مرّة، ومرّة أخرى خصّها بالبلاد لتشمل التنمية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة وتحقيق الرفاهيَّة للأفراد" (لطيف، ٢٠١١م).

لذا فإنَّ الإمامَ يرى في العمارةِ أبعد من الزيادة في الإنتاج أو رفع الدخل القومي، أو مضاعفة متوسط دخل الفرد، لأنها تتطلب عدالة في توزيع الدخلِ ورفع مستوى المعيشةِ لجميع أفراد المجتمع، من دونِ استثناء، سواء من كانت لديه القدرة على الكسب، أم من يعجز عنه، إذ تقوم الدولة بضمان مستوى الكفاية لمن يحتاجها (لطيف، ٢٠١١م). وقد نبَّه عليه السلام على أهمية وجود أشخاص يعنون بالتنمية المستدامة بوصفها قيمة إنسانية، "**إِنَّ لِلَّهِ عِبَاداً يَخْتَصُّهُمْ اللهُ بِالنِّعَمِ لِمَنَافِعِ الْعِبَادِ، فَيُقِرُّهَا فِي أَيْدِيهِمْ مَا بَذَلُوهَا، فَإِذَا مَنَعُوهَا نَزَعَهَا مِنْهُمْ، ثُمَّ حَوَّلَهَا إلى غَيْرِهِمْ**" (عبده، د. ت، صفحة ج٤، ص٩٩). وهذا مدحٌ للقائمين على أمر التنمية تنظيراً وتحليلاً وعملاً (مجموعة من الباحثين، ٢٠٢٣).

الخاتمة

١- تبنّى الإمامُ علي (عليه السلام) على مستوى منهجه في الحكم والإدارة مبدأ القضاء على الفقر وتحقيق مفهوم العدالة الاجتماعية، وإذا ما توقفنا عند أهداف أبعاد التنمية المستدامة نجد أن مثل هذا المبدأ يعدّ حجر الزاوية في توجهات هذه المشاريع وبناء الدولة.

٢- إن التنمية المستدامة في فكر الإمام علي (عليه السلام) تكون أولاً من خلال مكافحة الفساد الإداري والمالي؛ وذلك وفق المعايير التي وضعها لاختيار ولاته وعماله، مبنية على أساس الدين والورع والفقه والحياء، والانتساب إلى أسرة شريفة صالحة، والخبرة الإدارية والسياسية، والعدالة، وليس على أساس الانتماءات الحزبية والعشائرية والطائفية.

٣- يؤكد الإمام علي وجوب التحري عن الشخصيات من ذوي الكفاءات للوقوف على مدى نزاهتها وعدالتها إذا ما أريد تعيينهم في الوظائف الحساسة في الدولة؛ كيلا تتخذ هذه المناصب الهامة وسيلة لاستغلال النفوذ، أو كسب المنافع الشخصية فيضر بكيان الدولة، ومصالحها العليا، أيما ضرر، لخطورة المنصب.

٤- يعد نظام الشورى الذي أطَّر له الإمام علي من مظاهر ديمقراطية الإسلام في الحكم، وهو من صفات المؤمنين وهو صمام الأمان للحكومة الإسلامية وغير الإسلامية يعصمها من الطغيان والاستبداد، ويقودها الى السداد والرشاد ويبعدها عن التعالي والاستكبار. وهذا يتضح من ذكر القرآن الكريم لأمر الشورى وكثرة الأحاديث النبوية وأقوال أهل البيت عليهم السلام فيه، ومن ذلك عهد الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) لواليه على مصر مالك الأشتر الذي تضمن جوانب من أهمية الشورى وتحري الصفات الجيدة في اختيار المستشارين.

٥- تبين من خلال البحث بأنه يجب أن لا يكون في شخصية المستشار خلل يؤدي إلى التأثير في آرائه كالبخل والجبن والحرص وعدم مراعاة أحكام الله وشرعه والفسق وطلب الدنيا وعدم الصدق والانانية والتكبر ومعاونة الظالمين وغيرها من الصفات الذميمة، ويجب تحري الصفات والخصال الجيدة في المستشار مثل الشجاعة والكرم والصدق والأمانة والخشية من الله تعالى والحرص على مصلحة الأمة والعقل والخبرة والتأني والورع والإخلاص في النصح والاستقامة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي. وإن سبب تحري هذه الصفات وغيرها في المستشارين لأن على المستشار تقع مسؤوليات ومهام وواجبات كبيرة قد تؤدي إلى إنقاذ الأمة أو الجماعة في موقف معين.

٦- كانت السياسة الإدارية التي اتبعها أمير المؤمنين تنطلق من ثوابت لا يتحملها سواه، وأهم هذه الثوابت، سياسته العادلة في تطبيق برنامجه الإصلاحي على كافة الأصعدة. وقد تميّزت سياسته الإدارية العادلة بعدم المداهنة مع الباطل وعدم قبوله بأنصاف الحلول، وقد تجلّى ذلك في عزله للولاة والعمّال غير المؤهلين. وكذلك فقد وضع جهة رقابية، واستخدم نظاماً حازماً مع أي مخالف أو منحرف مهما كانت صفته وقرابته وهذا ما يدعم ويرسخ التنمية ويقوي بناء الدولة.

٧- يجب على الحكومة اليوم إذا أرادت الإصلاح أن تتبنى مسألة التوظيف وفق معايير النزاهة والكفاءة، لأنه من الأسهل علينا أن نختار الأصلح لأي عمل أو وظيفة من أن نحاسب المسؤول، بمعنى علينا وضع الأصلح والأقدر في المكان المناسب لا أن نضع أي شخص في موقع المسؤولية ثم نحاسبه إذا أخطأ.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

المراجع

ابو جعفر محمد بن عبد الله المعتزلي الاسكافي. (١٩٨١م). *المعيار والموازنة في فضائل امير المؤمنين علي بن ابي طالب (ع)* (المجلد ط١). د. م: د. ن.

احمد بن ابي يعقوب اليعقوبي. (د. ت). *تاريخ اليعقوبي*. بيروت: دار صادر.

البيهقي. (٢٠٠٣م). *السنن الكبرى* (المجلد ٣). بيروت: دار الكتب العلمية.

الشريف الرضي. (٢٠٠٤م). *نهج البلاغة، تحق: صبحي الصالح* (المجلد ٤). القاهرة: دار الكتاب المصري.

الشريف الرضي. (بلا تاريخ). *نهج البلاغة، شرح ابن ابي الحديد*.

المنتظري. (د. ت). *نظام الحكم في الاسلام*. قم: مطبعة هاشميون.

حسن كاظم لطيف. (١ ٣، ٢٠١١م). الإسلام والتنمية الاقتصادية. *بيت الحكمة - مجلة دراسات اقتصادية*، صفحة ٢٥.

حسين علي الشرهاني. (٣ ٣، ٢٠١٦م). منهج امير المؤمنين في معالجة الفساد المالي. *مجلة المبين*، صفحة ٩٥.

خالد حسين حسون. (١٠ ٩، ٢٠٢٣). *www.nazaha.iq/conf7/conf7-adm1.pdf*، . تم الاسترداد من الفساد الإداري والمالي في العراق ما بعد الاحتلال أسبابه وتأثيراته وآليات معالجته،.

خير الدين الزركلي. (٢٠٠٢م). *الأعلام* (المجلد ١٥). بيروت: دار العلم للملايين.

رحيم حسن العكيلي. (١٢ ٩، ٢٠٢٣). *id=481&https://nazaha.iq/body.asp?field=news_arabic*. تم الاسترداد من الفســـاد تعريفه وأسبابه وآثاره ووسائل مكافحته.

سعاد عبد الفتاح محمد. (١٠ ٩، ٢٠٢٣). *الفساد الإداري والمالي، مظاهره، سبل معالجته*. تم الاسترداد من www. nazaha. iq/search-web/edare/8. doc.

سمير عبود. (٢١ ٩، ٢٠٢٣). *الفساد الإداري والمالي في العراق – مظاهره، أسبابه، ووسائل علاجه،*. تم الاسترداد من www.nazaha.iq/search-web/edare/7.doc.

شهاب الدين احمد الابشيهي. (٢٠٠٠م). *المستطرف من كل فن مستظرف*. لبنان: دار ومكتبة الهلال.

عباس علي الموسوي. (٢٠٠٩م). *شرح نهج البلاغة للإمام علي بن أبي طالب* (المجلد ط٣). بيروت: دار الهادي.

عبد الحسين شرف الدين الموسوي. (١٤٠٤هـ). *النص والاجتهاد* (المجلد ١). قم: مطبعة سيد الشهداء.

فاطمة عبد جواد. (٢ ٩، ٢٠٢). *الفساد الإداري والمالي وآثاره السلبية على مؤسسات الدولة العراقية وسبل معالجته*. تم الاسترداد من https://alummacenter.com/?p=2822 .

فتحي الدريني. (١٩٨٩م). *خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم* (المجلد ط١). بيروت: مؤسسة الرسالة.

فؤاد عبد المنعم احمد. (٢٠٠١). *السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها المعاصرة*. جدة: المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب.

قاسم حسين صالح. (١٠ ١١، ٢٠١٣). *http://www.alkutnet.com/vb/showthread.php/39652*. تم الاسترداد من ظاهرة الفساد المالي والاداري في العراق "قراءة اجتماعيَّة نفسية.

مجاشع محمد علي. (٣٠ ١، ٢٠١٤). *http://nasiriyah.org/ara//post/16505*. تم الاسترداد من شروط فعالية ونجاح وسائل الإعلام في مكافحة الفساد.

مجموعة من الباحثين. (٢٠٢٣). *التنمية المستدامة في فكر الامام علي (ع)*. بيروت: مؤسسة ال البيت.

محمد باقر المحمودي. (١٤١٤هـ). *نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة* (المجلد ط١). طهران: وزارة الثقافة والارشاد الاسلامي.

محمد باقر الناصري. (١٩٨٠م). *مع الإمام علي في عهده لمالك الأشتر* (المجلد ط٢). بيروت: دار التعارف.

محمد جرير الطبري. (١٩٨٢م). *تهذيب الاثار*. القاهرة: مطبعة المدني.

محمد طي. (١٩٩٧م). *الإمام علي ومشكلة نظام الحكم* (المجلد ط١). بيروت: الغدير للطباعة والنشر والتوزيع.

محمد عبده. (د. ت). *شرح نهج البلاغة*. بيروت: دار احياء التراث العربي.

محمد محمد الغزالي. (د.ت). *المستصفى من علم الأصول*. المدينة المنورة: الجامعة الاسلامية.

مدحت كاظم القريشي. (١٩ ٩، ٢٠٢٣). *الفساد المالي والإداري في العراق*. تم الاسترداد من http://iraqieconomists.net/ar/2012/09/27.

مرتضى المطهري. (د.ت). *الدوافع نحو المادية*. (محمد علي التسخيري، المترجمون) د.م: دار المشرق للثقافة والنشر.

مشعان الشاطري. (١٥ ٩، ٢٠٢٣). *www. hrdiscussion. com/hr42958. htm*. تم الاسترداد من الفساد... أسبابه.. مظاهره.. طرق علاجه.

ناصر مكارم الشيرازي. (١٤٢٦هـ). *الاخلاق في القران* (المجلد ٢). قم: مدرسة الامام علي بن ابي طالب.